

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

الابتداء وإن المبتدأ مقدر بعدها ففاسد من جهات إحداها أن اللام مع الابتداء كقد مع الفعل وإن مع الاسم فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم والثانية أنه إذا قدر المبتدأ في نحو لسوف يقوم زيد يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد ولا يخفى ما فيه من الضعف والثالثة أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام ا هـ . وفي الوجهين الأخيرين نظر لأن تكرار الظاهر إنما يقبح إذا صرح بهما ولأن النحويين قدروا مبتدأ بعد الواو في نحو قمت وأصك عينه وبعد الفاء في نحو (ومن عاد فينتقم ا منه) وبعد اللام في نحو (لأقسم بيوم القيامة) وكل ذلك تقدير لأجل الصناعة دون المعنى فكذلك هنا .

وأما الأول فقد قال جماعة في (إن هذان لساحران) إن التقدير لهما ساحران فحذف المبتدأ وبقيت اللام ولأنه يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد . وإنما يضعف قول الزمخشري أن فيه تكلفين لغير ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال وقد صرح بذلك في تفسير (لسوف أخرج حيا) ونظره بخلع اللام عن التعريف وإخلاصها للتعويض في يا و قوله إن لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع بل تارة تجب اللام وتمتنع النون وذلك مع التنفيس كآلية ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو (ولئن متم أو قتلتم لإلى ا تحشرون) ومع كون الفعل للحال نحو (لأقسم) وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن